

المحاضرة الأولى: مدخل إلى التسيير المالي

أهداف المحاضرة: تهدف هذه المحاضرة إلى تمكين الطلبة من:

- معرفة المؤسسة الاقتصادية، وإدائها المالي.
- معرفة التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- معرفة التحليل المالي ومقوماته ومحدداته.
- معرفة المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي.

تمهيد: في هذه المحاضرة سيتم التطرق إلى مفهوم المؤسسة الاقتصادية ثم إلى أدائها بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة على اعتبار أنه يحظى باهتمام متزايد من طرف المؤسسات الاقتصادية وصولاً إلى تقييمه أو ما يعرف بالتسيير المالي، حيث يعتبر التحليل المالي إحدى أدوات التسيير المالي المستخدمة لاستخلاص المعلومات المالية من واقع البيانات المتوفرة بالقوائم المالية على وجه الخصوص بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بأدائها في المستقبل وهذا من أجل مساعدة متخذي القرار على اتخاذ القرارات وفقاً لأسس سليمة ومدروسة، وعليه تم تقسيم هذه المحاضرة إلى ما يلي.

أولاً: مفهوم المؤسسة الاقتصادية. تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهي تعبر عن علاقات اجتماعية، مادية وسياسية بين مختلف تعاملاتها، وقد اتخذت أشكالاً مختلفة استجابة لتنوع النشاط الاقتصادي وتعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها مركز اتخاذ قرار اقتصادي مستقل أي هيا كيان يمزج بين الموارد البشرية والمالية وبالإضافة إلى الآلات والمعدات لإنتاج سلع وخدمات قابلة للبيع.

والمؤسسة الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة، تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، من خلال مجموعة من الوظائف والتي تتعدد باختلاف طبيعة وميدان نشاط المؤسسات، ويمكن تلخيص هذه الأهداف وتلك الوظائف في ما يلي

للمؤسسة الاقتصادية أهداف منها الأهداف الاقتصادية وتتمثل في تحقيق الربح وعقلنه الإنتاج وتغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع، أما الأهداف الاجتماعية تتمثل في ضمان مستوى مقبول من الأجور وتحسين مستوى معيشة العمال وتوفير التأمينات ومرافق للعمال، أما بالنسبة للأهداف التكنولوجية فتتمثل في البحث والتنمية كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دوراً مسانداً للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظراً لما تمثله من وزن في المجتمع والدولة ككل.

وللمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء أهدافها ودورها الاقتصادي والاجتماعي ومن بين هذه الوظائف نجد وظيفة التموين ووظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق ووظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية والتي تعتبر من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق، وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وتعرف أيضا بأنها " جميع أوجه النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاية إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماتها المستحقة عليها في مواعيدها، حيث تسعى الوظيفة المالية لتنفيذ ما يلي.

1. التخطيط المالي (تقدير الاحتياجات المالية): وتتضمن هذه الوظيفة قيام المدير المالي بالتعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة طويلة الأجل وكذلك قصيرة الأجل وذلك في ضوء خططها للمستقبل مستعينا على ذلك بالموازنات التقديرية.

2. القرارات الاستثمارية (إدارة الموجودات، استثمار الأموال): وتشمل هذه الوظيفة جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة وقرارات تصنيفها.

3. القرارات التمويلية (الحصول على التمويل): وتشمل البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة الاحتياجات المالية التي تكون قد حددتها مسبقا وعندما تحدد المصدر الذي ستلجأ إليه للتمويل فعليها أن تراعي الملائمة بين طبيعة الاستخدام وأن تهتم أيضا بالكلفة والزمن والتركيبية المناسبة للجانب الأيسر للميزانية.

4. الرقابة المالية: وهي عبارة عن مقارنة الأداء الفعلي للخطط المالية مع المتوقع وذلك لكي يتم معرفة الانحرافات وتقصي أسباب حدوثها ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانحرافات.

5. قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم دفعها على شكل أسهم مجانية كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني.

6. معالجة بعض المشكلات الخاصة: وبطبيعة الوظيفة هي ما قد تقوم به الإدارة المالية عند مواجهتها لبعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة التي لا يتكرر حدوثها كثيرا.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، لذا نال الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق أهدافها الرئيسية ويعرف الأداء بصفة عامة بأنه

انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية والمادية، واستخدامها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.

وتعمل المؤسسات باستمرار على تقييم أدائها بهدف تطويره وتحسينه والوقوف على الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن قبل أي عملية تقييم يجب أن يكون هناك قياس، وإذا تعلق الأمر بتقييم الأداء فيجب أن يكون هناك قياس الأداء أولاً، ثم تأتي مرحلة التقييم، ويمكننا توضيح قياس الأداء من خلال التعريف التالي حيث يعرف القياس بأنه عملية التقييم الجبري للشيء ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسب مصحوبة بوحدة قياس كالوزن، الطول، الوحدات النقدية، وبذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق ولا تتضمن معني الشيء المراد تقييمه.

وبعد مرحلة القياس تأتي مرحلة التقييم وهي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها، وقبل البدء في شرح مفهوم تقييم الأداء يجب الإشارة إلى أن هناك خلط كبير في استخدام مفهومي التقييم والتقويم، حيث أنه عندما يستخدم لفظ التقييم فهذا يعني تطبيق مفهوم القياس للواقع الحالي بشكل علمي ومدروس، بينما لفظ التقويم هو عملية تصحيح المسارات وتعديلها.

وللأداء المؤسسي أنواع عديدة تختلف باختلاف معايير التقسيم حيث نجد من بين أنواع الأداء في المؤسسة، الأداء المالي والذي يعرف بأنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، كما يساعد أيضاً على اتخاذ القرارات المالية والتسييرية الملائمة، وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات المالية.

ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الآتي:

1. تحقيق الأرباح: إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها.
2. التوازن المالي: يعتبر هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي، فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض .
3. تحقيق المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها.
4. السيولة واليسر المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها.

ثالثا: مفهوم التسيير المالي. إن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال تقييمه والوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وهو ما يكفله التسيير المالي وعليه يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الوظائف المتعلقة بالتحليل المالي، التخطيط المالي والرقابة المالية، وذلك من أجل تقييم الاداء المالي للمؤسسة لفترة معينة، بغية اتخاذ مجموعة من القرارات المالية في المستقبل.

ويعرف أيضا بأنه قياس أداء أنشطة المؤسسة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة مالية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج، واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

ولتسيير المالي مجموعة من الأهداف من أهمها.

1. تعظيم قيمة المؤسسة، وتعظيم ثروة الملاك.

2. المحافظة على مستوى الاداء المالي.

3. التحكم في المخاطر المالية.

4. المحافظة على مستوى اليسر المالي.

لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا بد من إتباع مجموعة من الخطوات الأساسية والتي يمكننا تلخيصها في الآتي.

1. الحصول على القوائم المالية السنوية وهي الميزانية وجدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق وهي التي تتضمن الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة.

2. حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي واختيار منها ما يستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بصورة متكاملة.

3. دراسة وتقييم وتحليل النسب المالية ومن ثم تحديد الانحرافات الموجبة والسالبة التي تعكس مواطن القوة والضعف في الأداء الفعلي من خلال مقارنتها بالأداء المستهدف أو المتوقع أو مقارنتها مع أداء المؤسسات التي تعمل في نفس قطاع النشاط .

4. وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقويم الأداء المالي من خلال نتائج النسب المحسوبة بعد معرفة أسباب هذه الفروق أو الانحرافات وأثرها على المؤسسات واقتراح كيفية لمعالجتها وللتعامل معها للحد منها مستقبلا.

حيث إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كالتالي:

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المؤسسة للسنوات السابقة وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعها المالي الحالي مقارنة

بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع المؤسسة المالي وأوضاع المؤسسات الأخرى.

2. المعايير المطلقة: تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسب ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة.

3. المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة بالنسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي النشاط، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم والنشاط.

4. المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الإبتعاد بين الأداء الفعلي والمخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

من خلال ما سبق نجد أن التسيير المالي أو ما يعرف بعملية تقييم الأداء المالي لها أهمية كبيرة في المؤسسة، فعلى أساسها يتم تحديد مدى تحقيق النتائج المرسومة وكذلك يتم التأكد من الاستغلال الأمثل لمواردها، ولتقييم الأداء المالي في المؤسسة يتم استعمال العديد من الأدوات والطرق إلا أننا سنركز إهتمامنا على الطرق الأكثر إنتشارا واستعمالا والتي تعتمد على عامل الكم، كون الأداء المالي يعتمد على أرقام وإحصائيات رقمية ومن هنا يمكن ذكر أهم الطرق وهي التحليل المالي، بحوث العمليات، الموازنات التقديرية، لوحة القيادة، حيث أجمع معظم الباحثين على أن التقييم الجيد للأداء المالي يعتمد على التحليل المالي ويعد هذا الأخير من الطرق والأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

رابعا: مفهوم التحليل المالي.

1. تعريف التحليل المالي حيث يعرف بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية واشتقاق منها مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من كل النواحي سواء التشغيلية او التمويلية وتقييم أدائها وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، ويعرف كذلك بأنه عملية مراجعة للمعلومات المالية والمحاسبية بهدف التقييم الموضوعي للأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة.

2. أهداف وأهمية التحليل المالي: يمكننا إيجاز أهم الاهداف التي يسعى التحليل المالي لبلوغها كما يلي.

- بيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بكل الالتزامات المترتبة عليها.
- تحديد الانحرافات بين النتائج المحققة والنتائج المخططة والمستهدفة وتشخيص أسباب هذه الانحرافات واقتراح حلول.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية للفترة وإعطاء حكم على التسيير المالي للفترة.

- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة في مختلف أنشطتها، وتوقع الفرص المتاحة أمامها.
- بيان الوضع المالي للمؤسسة في القطاع الذي تنتمي له، من خلال مقارنتها بالمؤسسات المنافسة الرائدة.
- ويمكننا حصر أهمية التحليل المالي في ما يلي.
- التعرف على المركز المالي للمؤسسة.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية.
- وسيلة في يد المؤسسة لمعرفة قدراتها المالية والإدارية.
- يساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقيماً شاملاً ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا.
- يعتبر أداة تخطيط تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة.

3. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي : هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة وتحرص على

استخدام التحليل المالي كأداة للوصول إلى قرارات سليمة بهذا الخصوص نذكر منها.

- **المساهمون والمستثمرون المحتملون:** ينصب اهتمامهم بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية للمؤسسة بهدف تقييم العائد على الأموال المستثمرة والقيمة المضافة إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.
- **الدائنين (البنوك والموردون):** يركز الدائنون عند دراستهم للقوائم المالية للمؤسسة على تحليل المركز المالي والائتماني للمؤسسة، وذلك للتأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحوهم.
- **الجهات الحكومية:** ومنها على الخصوص مصلحة الضرائب، حيث تهتم بقوائم الدخل للاطلاع على نتيجة النشاط في نهاية كل فترة لتحديد الضرائب المناسبة.
- **إدارة المؤسسة:** يعد التحليل المالي الذي تقوم به إدارة المؤسسة بمثابة أداة، تمكنها من تقييم السياسات المالية السابقة فيما يتعلق بالاستثمار واختيار بدائل التمويل المختلفة، الأمر الذي يمكنها من تشكيل مرتكزا أساسيا لوضع الخطط المالية المستقبلية بشكل سليم.

4. مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي.

- البيانات المحاسبية الختامية وتشمل جميع الكشوف المالية الصادرة من نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة مثل الميزانية، جدول النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية والتي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

خامسا: مقومات التحليل المالي ومحدداته.

1. **مراحل التحليل المالي** : يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مرحلته هي كما يلي.

- **تحديد هدف التحليل بدقة**: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي**: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
- **اختيار أسلوب التحليل المناسب**: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
- **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار**: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
- **التوصل إلى الاستنتاجات**: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- **صياغة التقرير**: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها.

2. **أنواع التحليل المالي**: للتحليل المالي أنواع مختلفة، فالتحليل الذي تقوم به الإدارة المالية للمؤسسة يسمى **التحليل المالي الداخلي**، أما التحليل الذي تقوم به بقية الأطراف الأخرى المهتمة بالوضع المالي للمؤسسة كالمؤسسات المالية، كبار المساهمين، الدائنين والمستثمرون في السوق المالية، فيسمى **التحليل المالي الخارجي**، ويختلف التحليل الخارجي عن التحليل الداخلي، في كون التحليل الخارجي يتم على أساس معلومات محدودة عن المؤسسة، وهذا مقارنة بحجم المعلومات التي يتوفر عليها المحلل الداخلي، الذي يمكنه موقعه داخل المؤسسة من الحصول على الكثير من المعلومات التي يتعذر على المحلل الخارجي الحصول عليها، إلا المنشور منها عموما كقائمة الميزانية وجدول النتائج. كما يوجد هناك تقسيم آخر للتحليل المالي وذلك من حيث مدى شمولية البيانات والمعلومات المحاسبية، فالتحليل المالي الذي يخضع كافة الأنشطة التي تمارسها المؤسسة للدراسة والبحث يسمى **التحليل المالي الشامل**، أما التحليل المالي الذي يقتصر على دراسة نشاط معين أو جزء من مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة دون شمول بقية الأنشطة الأخرى فيسمى **التحليل المالي الجزئي**.

3. أدوات التحليل المالي: هناك العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية التحليل المالي، ومن أهمها.

- **التحليل المالي المعياري:** مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات متخصصة.
- **التحليل المالي الرأسي (الساكن):** دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ معين (عادة سنة)، كأن يقارن البند مع المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها، أو مع المجموع الكلي للقائمة المالية.
- **التحليل المالي التطوري (الديناميكي أو الأفقي):** هو دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، وهو دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية ورصد اتجاه تغيرها عبر الزمن، ويسمح التحليل المالي التطوري من التغلب على إحدى الصعوبات التي قد تواجه المحلل، والمتمثلة في غياب المعدلات المعيارية أو النمطية، والتي تستخدم في مرحلة مقارنة نتائج التحليل الفعلية بتلك المعايير.
- **التحليل المالي المقارن:** هو دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في النشاط، وخاصة المؤسسات المنافسة والرائدة.

4. **مداخل التحليل المالي:** يعتمد التحليل المالي على مدخلين رئيسيين وهما.

- **المدخل الذمي (سيولة/استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية:** يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة/استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة¹، وهو من الطرق التقليدية للتحليل ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع ويظهر الزمن كمقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة مالية قبل أن تكون وحدة اقتصادية، وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال، ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق ويسمح هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فإن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.
- **المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة) ينتج عنه الميزانية الوظيفية:** يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الأساسي لقدرة التمويل الذاتي² في دورة التمويل، وحسب هذا المدخل فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية، تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال، فهذا المنظور يصب اهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية، وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات (الاستثمار والاستغلال)، فالتحليل الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/ استحقاق، وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

¹ الذمة المالية للمؤسسة هي مجموعة الحقوق والالتزامات المالية الحاضرة والمستقبلية التي تعود لشخص ما سواء كان طبيعياً (تاجر)، أو اعتبارياً (مؤسسة).

² قدرة التمويل الذاتي هي الفائض النقدي أو التدفق النقدي المتبقي في الخزينة، وهي الفرق بين الإيرادات النقدية والنفقات النقدية وبعد طرح الأرباح التي توزع على المساهمين، نجد التمويل الذاتي الموجه لتمويل نشاطات المؤسسة.

5. محددات التحليل المالي: مما سبق توصلنا بأن التحليل المالي أداة هامة في تقييم المركز المالي أو الأداء المالي للمؤسسة وذلك لاقترب المحلل المالي من حقيقة الأوضاع السابقة والراهنة، إلا أن المدى الذي يصل إليه يتوقف على مجموعة من المحددات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية.

- تركيز إهتمام المحلل المالي على جانب أو نشاط واحد دون غيره من جوانب المؤسسة الأخرى مثال لذلك يركز المحلل المالي على السيولة بالدرجة الأولى في حين نجد أن المستثمر يركز على الربحية وهكذا.
 - مدى استمرارية وثبات استعمال المؤسسة للمبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عليها والإشارة في حالة تغييرها، لأن التغيير فيها ينتج عنه تغيير في النتائج التي يمكن أن يحصل عليها المحلل وبالتالي تصبح القوائم المالية للمؤسسة غير قابلة للمقارنة.
 - اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل المالي في الوصول إلى نتائج دقيقة واستنتاج دقيق. ونرى بأنه على الرغم من وجود تلك المحددات والمشكلات إلا أن التحليل المالي يبقى أهم الطرق المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.
- سادسا: مؤشرات التحليل المالي.**

1. مفهوم المؤشرات المالية. وقبل التطرق إلى مؤشرات الأداء المالي تجدر بنا الإشارة إلى مفهوم المؤشر بصفة عامة وخصائصه، حيث يعرف المؤشر بأنه معلومة بصفة عامة تكون في شكل رقمي، تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة ويعرف كذلك بأنه عبارة عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية، ولكي يكون المؤشر معبر جيد عن وضعية المؤسسة يجب أن يتميز بالخصائص التالية.

- **الوضوح:** يعني سهولة فهمه من طرف الجميع .
- **سرعة الحصول على المؤشر:** وهذا من أجل القيام بالتصحيات اللازمة، وفي الوقت المناسب.
- **الشمولية:** وتعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة.

ومنه فإن المؤشرات المالية هي مؤشرات كمية تقيس الاداء المالي للمؤسسة لفترة زمنية للحكم على الاداء المالي للفترة.

2. أنواع المؤشرات: هناك العديد من المؤشرات، وتختلف حسب المعيار المعتمد في التقييم، ومنها مايلي.

- **المؤشرات الشخصية:** المؤشرات الشخصية هي التي ترجع إلى تصورات الأفراد، فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يعد من المؤشرات الشخصية.
- **المؤشرات الموضوعية:** أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقض لدى الأطراف المعنية، أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم.
- **المؤشرات النوعية:** المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها مثل رضا العمال عن ظروف العمل.

- **المؤشرات الكمية:** المؤشرات الكمية فتسهل عملية قياسها وهي علي نوعين المؤشرات المالية (النقدية)، والمؤشرات الغير نقدية (العينية).

3. خطوات تصميم المؤشرات: توجد عدة شروط يجب مراعاة توافرها في المؤشرات الجيدة والتي من خلال استخدامها يمكن الحكم على الأداء بطريقة كفى وفعالة وهي كما يلي.

- **الواقعية:** بحيث لا تكون سهلة التحقيق بشكل لا يحث الأفراد على بذل المزيد ولا تكون مبالغاً فيها بحيث يتعذر الوصول إليها، مما ينعكس في النهاية على معنويات الأفراد.
- **الارتباط بالنشاط:** المؤشر الذي لا يرتبط بالنشاط هو مؤشر عديم القيمة.
- **الدقة:** يجب أن يحدد المؤشر بدقة حتى لا يصبح عرضة للتأويل أو التفسير من قبل الأشخاص سواء الذين يتم تقييمهم أو القائمين على عمليات قياس وتقييم الأداء.
- **المرونة:** عملية وضع المؤشرات لا تعني أن الإدارة يجب أن تلتزم بها مهما تغيرت الظروف، حيث يجب أن يتغير المؤشر كلما تغيرت الظروف.
- **عدم المغالاة في عدد المؤشرات:** حيث أن ذلك قد يعقد من العملية الرقابية، كما توجد خطورة عند إهمال استخدام بعض المؤشرات.
- **الموثوقية:** يتعلق الثبات بالمقياس وليس بالأداء، لأن أداء الفرد يتغير أو يخضع للتقلبات.
- **أن يكون عملي:** لابد من مراعاة سهولة استخدام المقياس ووضوحه والقصر النسبي للوقت وقلة الجهد الذي تستغرقه عملية القياس.

وفي الاخير نشير بأنه يمكننا الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية في التحليل المالي والتي تقيس مدى تحقيق الوظيفة المالية للأداء المستهدف بالكفاءة والفعالية، وسنتطرق إلى أبرز المؤشرات التي يمكن استخدامها في تقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية في المحاضرات اللاحقة، الا أننا نستطيع ان نميز بين نوعين من المؤشرات وهي المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة، ونشير كذلك الى أن المؤشرات المالية التقليدية والحديثة تعتبر الخطوة الأولى في التحليل المالي ولا يجب أن ينظر إلى هذه المؤشرات على أنها عبارة عن أرقام صماء ينحصر دور المحلل المالي في الحصول عليها دون أخطاء، ولكن وكما سنرى في المحاضرات الموالية فإن الهدف الأساسي هو استقراء نتائج تحليل المؤشرات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال مقارنة تلك المؤشرات بكل من المؤشرات المستهدفة أو المؤشرات التاريخية والمعيارية أو المؤشرات المنطقية أو مؤشرات المنافسين.